

المشهد السياسي

# اغتيال سليمان والمهندس لا يؤخر تأليف الحكومة؟

فرضت التطورات الاتية من صوب بلاد الرافدين تحديات جديدة واسئلة كثيرة عن مدى تأثيرها على مسار التأليف الحكومي. فهل يستعجل محور المقومة التالى ام يجري تحديلات على سقفه بعدما اصيب في الصميم؟

ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ووصف بـ«الإيجابي الذي يحتاج الى تفاهات إضافية حول بعض الأسماء والحقائب» ولأنه غالباً ما «تُختم في الخارج وتُسقي عندنا»، بدأت الأسئلة تتوالد

عما إذا كانت المستجدات سوف تسرع تأليف الحكومة أم ستعيدنا الى المذبح والجزر في شأن الأسماء المرشحة للوزراء والحقائب الخاضعة للتوازنات الطائفية والمذهبية؟ هل من مصلحة محور المقومة في لبنان

أن يُسهّل أكثر لدياب من أجل الإفراج عن حكومته أو يُجري تعديلات في سقفه التفاوضية تدفعه الى التشنّد أكثر؟ الاتجاه حتى الآن يسير نحو «التعجيل في التأليف تداركاً للتطورات، فما يُمكن تحقيقه الآن،

قد لا يعود مُمكناً في حال التصعيد وذهاب الأمور الى المجهول»، وفق ما ترخّج مصادر مطلّعة في فريق 8 آذار.



اعتادت بيروت التي عاشت على مقولة «مراف قوي... لبنان مستقر، تهيب ما يحل في بلاد الرافدين (هيلم الموسوي)

في غمرة إشاعة مناخ إيجابي بأن التأليف الحكومي على بُعد أيام قليلة، فتحت البلاد عينيهما على قلق من المنتظر الآتي، وأبقتهما على العراق الذي وصل منه الخبر - الصدمة: «الولايات المتحدة تغتال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليمانى ونائب رئيس الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس». فجأة، انصرف المركب اللبناني المنقوب مالياً واقتصادياً واجتماعياً عن مساره الداخلي، وأخذته الريبة من تطور تصعيدي يمثل هذا الحجم الى مكان آخر. إذ اعتادت بيروت، التي عاشت على مقولة «عراق قوي... لبنان مستقر»، تهيب ما يحصل في بلاد الرافدين، واستهداف شخصيات

**مصادر 8 آذار: «لم يعد لدينا ترف الوقت والدلم والوقوف عند نقاط صغيرة كاسماء وحقائب»**

بحجم سليمانى والمهندس على أرض العراق يعني بالمعنى السياسي «سقوط الخطوط الحمر» وولادة فوضى عارمة بأشكال مختلفة في المنطقة لن يكون لبنان بمنأى عنها. في ظل هذا الجو، صارت عملية التأليف أو أقله الحديث عنها ومتابعة مسارها - يوم أمس - مجرد تفصيل في المشهد القائم وسط تخوف من اصطدام تكون كلفته كبيرة. لم يكن أحد يهتّم بما الت إليه الأمور في ما يتعلّق بالمفاوضات الحكومية، وكان الزمن توقف بها عند الاجتماع الذي عُقد أول من أمس بين الرئيس المكلف حسان دياب

تقرير

# هل يعصف المتخلفون عن سداد القروض من الغرامات؟

بالرغم من تحفّظ المصارف، أقرت لجنة المال والموازنة التباينة اقتراح تجعيد الإجراءات التي تنتهكها المصارف بصف المتخلفين عن سداد القروض المدعومة من مصرف لبنان

إيلي الفرزلي

اللجنة يدرك أن تقدير الإيرادات لن يصيب، بل سيقترح بشكل كبير، فيما التفكّات سترتفع ذلك أمر بدأت تباينه تظهر في الأشهر الأخيرة من العام الماضي، مما سيُحلّ في المدى المنظور، بما ينذر أن يفوق العجز المحقق كل توقعات. لكن مع ذلك، يبدو جلياً أن التعديلات التي طرأت على المشروع، في لجنة المال، ساهمت في إدخال بعض البنود المتصلة باستفحال الأزمة المالية والاقتصادية. أبرز ما تضمنته المشروع، في هذا الصدد، هو المادة 36، التي تتعلّق بإعفاء المتأخرين عن تسديد القروض المصرفية المدعومة من قبل مصرف لبنان، إن كانت إسكانية أو صناعية أو زراعية أو تكنولوجية أو بيئية. لم يتحوّل الاقتراح إلى قانون بعد، يحتاج إلى إقرار الموازنة في الهيئة العامة حتى يصبح نافذاً. ويتوقع أن لا يلقى معارضة قاسية، إلا إذا أصر النواب، أعضاء مجالس إدارة المصارف ووكلائها وكبار مودعيها، على إجراءات عقابية، حتى نهاية حزيران المقبل، مع مفعول رجعي يبدأ من الأول من شهر تشرين الأول. مسودة، لأن المسألة تطاول شريحة واسعة من المتضررين،

ولبنان ورئيس جمعية المصارف وعدد من المصرفيين، تحفّظ المصرفيون على الاقتراح الذي قدمه النائب علي فياض، جحتهم أنه يشكل إعادة جدولة للديون. لكن النص النهائي للاقتراح نُقِت في الموازنة، الإعفاء يشمل كل القروض المصرفية المدعومة من قبل مصرف لبنان، إن كانت إسكانية أو صناعية أو زراعية أو تكنولوجية أو بيئية. لم يتحوّل الاقتراح إلى قانون بعد، يحتاج إلى إقرار الموازنة في الهيئة العامة حتى يصبح نافذاً. ويتوقع أن لا يلقى معارضة قاسية، إلا إذا أصر النواب، أعضاء مجالس إدارة المصارف ووكلائها وكبار مودعيها، على الدفاع عن مصالحها على حساب المقرضين. لكن حتى هذه الاعتراضات، إن وجدت، ستكون مسودة، لأن المسألة تطاول شريحة واسعة من المتضررين، وخاصة أن نص الاقتراح حرص على تقديم تسهيلات لا تؤثر على ملاءة المصارف، فلا تعديل لعمل الفائدة ولا تعديل لمدة القرض، بل تأجيل للاستحقاقات. لكن الأهم أن الاقتراح يمنع المصارف من فرض إجراءاتها المعتادة في حالات التخلف عن الدفع، فبحسب المستندات التي يوقعها العملاء لحظة الحصول على القرض السكني، على سبيل المثال، فإنه بعد مرور ثلاثة إلى ستة أشهر، يحقّ للمصرف إلغاء الدعم على القرض وتحريم الفائدة (رفعها إلى معدلها التجاري)، كما يحقّ للمصرف مصادرة العقار وطرحه إلى المزاد العلني إذا تاخرت فترة التخلف عن السداد، هذه الإجراءات سيكون مصيرها التجديد إلى ما بعد نهاية حزيران.

مع الرئيس دياب شوطاً وتقدّماً كبيراً»، معتبرة أن «الملفات الداخلية، التي باتت تُعتبر صغيرة، مقارنة بالحدث الإقليمي والدولي، يجب الانتهاء منها، وخاصة أن لا ممانعة دولية لحكومة دياب، ولأن الرّة الذي توعدت به إيران يفتح الباب على احتمالات شتى». واعتبرت المصادر أنه «لم يعد لدينا ترف الوقت ولا الدلم ولا الوقوف عند نقاط صغيرة كاسماء وحقائب، فالأمور لا تحتل». وفيما غابت المعلومات والمعطيات الحكومية عند الأطراف المعنية، بقي الثابت الوحيد هو موقف رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي تحدّث عن أن «الحكومة ستبصر النور الأسبوع المقبل»،

ورجّحت المصادر أن «يحصّل ذلك يوم الاثنين»، وفُسرّت المصادر هذا الكلام بـ«نية الرئيس عون التسهيل، ولا سيما أن النقاط الخلافية عالقة عند الأسماء والحقائب المسيحية وبالدرجة الأولى، بسبب عدم الاتفاق على اسم وزير الخارجية ونائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع، كما ويزري الطاقة والعدل». كذلك «قمة اختلاف بشأن توزيع حقائب مثل العمل والبيئة»، وفيما خُسمت الحصص الشيعية لكل من «حزب الله» وحركة «أمل» (4 وزراء) بحصولهما على حقائب المال والصحة والزراعة، إضافة إلى الصناعة، قالت المصادر إن «أسماء الحصص الستية تشمل: الداخلية والاتصالات والتربية مبدئياً، منها من سهاها دياب نفسه، وواحد بالتشاور مع النواب الستة في فريق 8 آذار».

وبينما تداولت معلومات عن لقاء بين دياب وباسيل أمس، لم يجر تأكيد، قال رئيس كتلة «الوفاء للمقومة» النائب محمد رعد «نحن نتعاطى الآن مع الحكومة على أساس أنها تأتي حكومة لكل اللبنانيين. إذا أصر البعض على أن يتعامل معها على أساس أنها ليست حكومته ولا تمثله فنحن ليس لنا في هذه الحكومة أكثر مما لهم، ولكن نتعاطى إيجاباً بما يحفظ وحدة وطننا وكرامة شعبنا ونحن لا نختبئ حكومات، إنما نشارك فقط خدمة لأهلنا».

(الأخبار)

في الواجهة

# «الثاني» أعطى دياب ما لم يُعطه الحريري

أضحى صدور مراسيم حكومة الرئيس حسان دياب وشيكا، إلا أن الامتحان الضمني الذي ينتظرها مزدهج، شارع الحراك والشايع السني، لكن ايضاً الوصول الى مجلس النواب ومنولها امامه، لا تخشى التفتت، بل الامميين بنار المينافيت

تقولاً ناصيف

رغم الشدّ المتبادل بين الأفرقاء المشاركين، مع الرئيس المكلف حسان دياب، في تأليف الحكومة على الأسماء أكثر منها على الحقائب، وقد أوضحت في معظمها محسومة وموزعة الحصص عليهم، من الواضح أن الشق الأخر من هذه المهمة يتركز على مرحلة ما بعد صدور مراسيم الحكومة الجديدة. من الوهم الاعتقاد أنها ما إن تحوز ثقة البرلمان ستكتفي بستة أشهر في الحكم. حكومة 2019 برئاسة الرئيس سعد الحريري على إثر الانتخابات النيابية قبل ستة أشهر، توفقت لنفسها أن تستمر طوال النصف الثاني من ولاية الرئيس ميشال عون، بيد أنها سقطت بعد 8 أشهر وستة أيام. كان المتوقع بقاء الحريري في السرايا طوال سنتي الولاية، فإذا الرجل يُخرج نفسه بنفسه ولا يعود.

بضعة معطيات يقاربهما الأفرقاء المعنويون بتأليف الحكومة باهتمام، وباخذونها في الاعتبار:

1 - لا عودة الى ما قبل تكليف دياب بعد إضمار الأبواب بإحكام أمام عودة الحريري الى السرايا. وهو الرهان الأساسي الذي عوّل عليه غداة تكليف سواه، وتوقع أن يحل تصعيد الشارع السنّي دياب على الاعتذار عن تأليف الحكومة، وفيما يمضي الحريري إجازة الأعياد في باريس كأنه غير معني بما يجري في لبنان، ولا يراس حكومة تصريف الأعمال، ولا شأن له بالضائقة النقدية والاقتصادية وتسبب الشارع، كان خلفه بتأنّ ملموس يحاول تفكيك



ليس حلمنا ان عمر الحكومة الجديدة 6 اشهر فقط (هيلم الموسوي)

العقد والعراقيل من غير أن يجد نفسه ملزماً بتقديم تنازلات فاحشة. 2 - لا جدال في أن مراسيم الحكومة الجديدة ستخسر النور خلال أيام قليلة، تبعاً لمعظم عناصر التصوّر الذي وضعه لها الرئيس المكلف: مصغرة، وزراء تكنوقراط ليس بينهم نواب ولا حزبيين. احزنّ مكسباً أساسياً غير محسوب بحمله الثنائي الشيعي على التخلي عما لم يكن متوقّعاً التنازل عنه، وكان في صلب الخلاف مع الحريري. لن تكون الحكومة الجديدة تكنو - سياسية تبعاً لما أعدّ له رئيس الجمهورية والثنائي الشيعي عندمافاوض الحريري، ثم عندمافاوض المرشحين الثلاثة لترؤس الحكومة قبل اعتذارهم، ثم عندما بدأ التفاوض مع دياب، تساهل الثنائي الشيعي بالتخلي عن توزير النواب ووزراء الصف الأول، وتسفر أمام خط الدفاع الأخير وهو حكومة تكنو - سياسية.

اليوم، لم يعد أحد يتحدث عن هذا الشرط بما فيه الفريق الشيعي، من غير أن يتوجس أو يشك في الرئيس المكلف. لم يعد يصنّر على الغطاء السياسي الذي يوفره الوزراء الحزبيون للوزراء الخبراء، ولا التمسك باحترام نتائج انتخابات 2018. نشأت للتوّ معادلة جديدة أكدت شراكة التأليف بين الرئيس المكلف والكتل الرئيسية: تجاربه الكتل في توزير تكنوقراط وإن ابتغقت تسمية بعضهم منها هي

رائداً واحداً. عام 2004، حازت حكومة الرئيس عمر كرامي ثقة نسبية هي 59 صوتاً بسبب مقاطعة تيار المستقبل وحلفائه لها، وفي عام 2011، حازت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي ثقة 68 نائباً، أكثر بقليل من النصف رانداً واحداً، ووُصفت. كما من قبل حكومة كرامي - بانها اتا لون واحد. كذلك حازت حكومة الرئيس تمام سلام

وزير الثاني بين تخليه عن حكومة تكنوسياسية وإمساكه بالغالبية النيابية

إعفاءات 2019 تُجذد في موازنة 2020 (هيلم الموسوي)



والتي تتعلّق بخفض الغرامات وتمديد مهل السداد والإعفاءات ونقسيط الضرائب (المواد 21، 22، 28، 29، 30، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 49، 51، 58، 70). كذلك، فقد تضمنت المادة 40 النص القانوني المقترح لتعديل قيمة ضمان الودائع المصرفية المشمولة بضمانة مؤسسة ضمان الودائع المصرفية. بحيث تضمن المؤسسة لدى المصارف العاملة في لبنان الودائع بالعملة اللبنانية وبالعملات الأجنبية مهما كان نوع هذه الودائع أو أجلها. وتشمل الضمانة، لغاية مبلغ خمسة وسبعين مليون ليرة لبنانية أو ما يعادله بالعملات الأجنبية رأسمالاً وفائدة، مجموع حسابات الودائع العائدة لمودع واحد لدى مصرف ويعتبر مركز المصرف وفروعه مؤسسة واحدة...